

“لا نقطع شعرة معاوية“

مؤشر العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل 2012

النتائج والاستنتاجات

سامي سموحة

الشرح العميق بين المواطنين العرب واليهود وتفاقمه

إسرائيل هي مجتمع يعاني من شرخ يمتد في العمق بسبب خطي الشرخ العميقين اللذين يفصلان بين العرب واليهود، وبين المتدينين والعلمانيين داخل المجتمع اليهودي. الاختلافات الثقافية بين المواطنين العرب الفلسطينيين واليهود، والفصل في المؤسسات والمجتمعات ثابتة وواضحة. يسود بين هاتين الفئتين القوميتين خلاف عميق حول مواضيع جوهرية ذات صلة بطابع الدولة، والنزاع مع العالم العربي، والاندماج والانخراط في المنطقة. لكن العلاقات بين اليهود والعرب تدهورت بشكل أكبر منذ اغتيال اسحاق رابين في سنة 1995، وذلك بسبب فقدان الأمل الكبير الذي غرسته حكومته في العرب، فشل اتفاقية أوسلو، "هبة أكتوبر" تشرين الأول 2000، قمع الانتفاضة الثانية، العمليات العسكرية خلال سنوات الألفين، بعض الإجراءات التشريعية وفرض قيود لكبح النضال القومي للجمهور العربي وقياداته، وعدم المبادرة بخطة رسمية لتحقيق المساواة الاجتماعية الاقتصادية. وبالرغم من الشرخ العميق والتدهور في العلاقات بين العرب واليهود، حافظت إسرائيل على الهدوء والاستقرار، لكن المخاوف من انهيار التعايش واندلاع أحداث عنيفة تتصاعد.

م شروع المؤشر

يفحص مؤشر العلاقات بين العرب واليهود مواقف العرب واليهود، كلّ تجاه الآخر، وتجاه الدولة، ويشكّل أداة لرصد توجّهات للتغيير في هذه المواقف على مدار فترة طويلة. ويعتمد المؤشر على استطلاع يشمل 700 مُجيب يشكّلون عيّنة قطرية تمثيلية للمواطنين العرب في سنّ 18 فما فوق (من ضمنهم الدروز والبدو، ولكنها لا تشمل عرب شرقي القدس ودروز هضبة الجولان، والذين لا يحمل معظمهم الجنسية الإسرائيلية) ويُجري المقابلات

* ترجمة: صالح علي سواعد

معهم مواطنون عرب وجهًا لوجه وباللغة العربية. ويشمل استطلاع الرأي اليهودي أيضًا عينة قطرية تمثل المجتمع اليهودي، وتضم 700 مجيب في سن 18 فما فوق (من ضمنهم القادمون الجدد، اليهود المتمزمتون - “الحريديم”، المستوطنون، أعضاء الكيبوتسات والقرى التعاونية). وتجري المقابلات مع اليهود عبر الهاتف باللغتين العبرية والروسية. نسبة الخطأ الإحصائي (الانحراف المعياري) في كل من الاستطلاعين هي 3.7%. تُضمن السرية التامة لجميع الأشخاص الذين تجرى معهم المقابلات. الاستثمارات التي تجري المقابلات على أساسها هي استثمارات معيارية، حيث تتألف الاستثمارة للعرب من 190 بنداً في حين تضم الاستثمارة لليهود 150 بنداً (في 2012). يتم حساب المعطيات حسب نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست، لضمان التلاؤم التام بين الإفصاح عن التصويت في المقابلات والنتائج الفعلية. تجري استطلاعات الرأي الخاصة بالمؤشر منذ 2003 بنفس الطريقة، وبذلك يمكن المقارنة مع النتائج خلال كل الفترة من 2003 - 2012، كذلك تشمل الاستثمارات أسئلة تم طرحها في السنوات 1976 - 2012، وهي تستخدم لفحص توجهات التغيير على المدى البعيد في مواقف العرب واليهود.

يفحص المؤشر 16 قضية جوهرية من المحتمل أن يختلف العرب واليهود بشأنها: الفصل (الاجتماعي والثقافي)، صورة الآخر، الاغتراب، عدم الثقة بالمؤسسات، الإجحاف، الذاكرة الجماعية، التهديدات، تشريع التعايش، النزاعات الإقليمية (خاصة القضية الفلسطينية)، الاندماج الإقليمي، الهوية، قيادة الأقلية، الاستقلال الذاتي، سبل النضال، إمكانيات التغيير (تغيير السياسة ونظام الحكم)، وتقويم وضع العلاقات. بالإضافة إلى هذه القضايا الثابتة، يركز المؤشر في كل سنة على قضية بعينها من ضمن القضايا الـ 16 التي وردت بالتفصيل أعلاه، أو على موضوع آخر هام من شؤون الساعة، من شأنه أن يسلط الضوء على مثلث العلاقات بين المواطنين العرب واليهود والدولة. وفي مؤشر 2012 كان الموضوع الذي تم التركيز عليه موضوع الخدمة المدنية التطوعية للشباب والشابات العرب.

يتمتع مؤشر العلاقات العربية اليهودية في إسرائيل بكثير من المزايا، مقارنة باستطلاعات رأي تتم لمرة واحدة. إذ إنه أداة علمية شاملة لدراسة قضية معينة، تجري سنوياً، ويعتمد على استطلاعات رأي قطرية تمثيلية للسكان البالغين. وبناءً على ذلك، يتيح المقارنة طويلة الأمد، وفحص توجهات التغيير بما يتجاوز التذبذبات العرضية، ويوفر معطيات ومعلومات ذات قيمة للباحثين، لوضعي السياسة ولكل مهتمّ بالموضوع.

النتائج الرئيسية

مواقف العرب

1. بالرغم من تردي العلاقات بين العرب واليهود منذ اغتيال رابين، والذي انعكس في التشدد بمواقف العرب واتساع احتجاجهم، إلا أن الجمهور العربي يظهر توجهًا واقعيًا في

قضية مكانته كأقلية. فقد تبين في استطلاع رأي للمؤشر أجري في سنة 2012 أنّ 55.9% من العرب يقبلون بكون إسرائيل دولة ذات أكثرية يهودية، 60.6% بكونها دولة تعتبر اللغة السائدة فيها اللغة العبرية، 53.2% كدولة ثقافتها إسرائيلية عبرية، و- 60.2% كدولة يعتبر يوم السبت يوم العطلة أسبوعية فيها. بالإضافة إلى ذلك، بفضل 54.7% من العرب العيش في إسرائيل على العيش في أي دولة أخرى في العالم. هذا الاعتراف لا يعني التفضيل، إذ إنّ العرب يفضّلون دولة ثنائية القومية على دولة يهودية ديمقراطية؛ كما أن تفسيره لا يعني تبرير الوضع القائم، لأن 69.9% من العرب يعتقدون بأن إسرائيل ليس لها حق في الوجود كدولة تحافظ على أغلبية يهودية. بالإضافة إلى ذلك، يبدي العرب التزامًا كبيرًا وواضحًا باستمرار التعايش المبني على الاعتراف بإسرائيل داخل الخط الأخضر، إدارة العلاقات عملاً بالنظم الديمقراطية، وإقامة العلاقات عن إرادة وبما يتعدى ما تمليه الضرورة. على سبيل المثال، وافق 80.5% من العرب على وجوب "أن تسود بين المواطنين العرب واليهود علاقات يختارها الناس بارادتهم، مثل الصداقة الشخصية والعمل في منظمات مشتركة".

2. ما زالت إمكانية الدمج بين العرب واليهود بعيدة جدًا عن الاستنفاد، إذ إنّ 37.1% من العرب يريدون أن يتعلم أبناءهم في مدارس يهودية، 42.4% يريدون السكن في أحياء يهودية، 72.8% يريدون أن تنضم الأحزاب العربية إلى الائتلافات الحكومية. ويرى العرب في الدمج من هذا النوع عاملاً يعزز منابيتهم للموارد، ولنمط حياة أقل تقليدية، دون الحاجة إلى الانصهار باليهود.

3. يبرز التوجه البرغماتي للمواطنين العرب في قضية وضع دستور لإسرائيل أيضًا. فمثلاً 48.2% منهم قالوا إنهم سيصوتون في الاستفتاء الشعبي لصالح دستور "يعرّف إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية تضمن حقوق مواطنة كاملة للمواطنين العرب"، لكن نسبة التأييد هذه بلغت في سنة 2006 70.9% ومنذ ذلك الحين انخفضت بدرجة كبيرة.

4. يعبر الجمهور العربي عن موقف متردد من القيادة العربية. فمن ناحية، يرى معظم الجمهور العربي أن مؤسسات القيادة العربية القطرية تمثل المواطنين العرب بأمانة: الأحزاب العربية (61.9%)، لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب (62.7%) ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية (55.0%)، ومن ناحية أخرى لا يثق حوالي 58.2% من العرب بالقيادة العرب في إسرائيل، حيث يعتقد 63.2% بأن هؤلاء القادة لا يخدمون السكان العرب في قضية إيجاد حلول عملية لمشاكلهم، فيما يعتقد 61.1% بأنهم لا يخدمون مصلحة المواطنين العرب باحتجاجهم ضد الدولة وسياساتها، ويرى 76.0% أن عليهم التعامل مع المشاكل اليومية للعرب أكثر من تعاملهم مع الصراع مع الفلسطينيين. علاوة على ذلك، يؤيد 62.4% مقابل 25.5% يعارضون إمكانية أن يناضل العرب من أجل المساواة المدنية والاجتماعية - الاقتصادية، أكثر من السلام وتغيير طابع الدولة.

5. لكن انتقادات الجمهور العربي للحكومة أكثر حدة من انتقاداته للقادة العرب، إذ إن 70.5% يقولون إن الحكومة تتعامل مع المواطنين العرب كمواطنين من الدرجة الثانية، أو كمواطنين معادين لا يستحقون المساواة. بالإضافة إلى ذلك، كما يبدي معظم الجمهور العربي رد فعل شديداً على القوانين التي تخوّل وزير الداخلية منع شخص من “أراضي العدو” (الضفة الغربية وقطاع غزة أو أي مكان آخر تم الإعلان عنه من قبل الحكومة كأراضي عدو) من العيش في إسرائيل مع زوجته/ زوجته، وتخوّل لجان القبول في البلديات الجماهيرية رفض المرشحين، وتخوّل وزير المالية فرض غرامات على كل من يحيي ذكرى النكبة، وتخوّل المحاكم فرض عقوبات على مؤيدي مقاطعة المستوطنات والشخصيات العامة اليهودية، التي تكثر من تقديم مشاريع قوانين تعتبر معادية للعرب في الكنيست. في سنة 2011 شعر 76.2% من العرب أن هذه القوانين أضعفت إيمانهم بالحياة المشتركة مع اليهود، فيما شعر 75.6% بأنها لمست بإيمانهم بحق دولة إسرائيل في الوجود.

6. يشعر العرب في إسرائيل بالاعترا ب والتهديد، إذ إن 55.5% قالوا في 2012 إنهم، كمواطنين إسرائيليين، يشعرون بأنهم غرباء ومرفوضون (مقارنة بـ 54.3% في سنة 2003)، وشعر 62.4% بأنه لا يمكن الثقة بغالبية اليهود (مقارنة بـ 55.6% في سنة 2003)، ويخشى 77.8% أن يتم انتهاك حقوقهم الأساسية بشكل جارف (مقارنة بـ 71.1% في سنة 2003)، ويخشى 68.0% طردهم إلى دول أخرى (الترانسفير) (مقارنة بـ 55.43% في سنة 2003).

7. في السنوات 2009-2012 (السنوات التي طرحت فيها الأسئلة)، رفض المجيبون العرب كافة الخطوات الست عشرة التي قد يتخذها المواطنون العرب ليحظوا بالتعامل بالمساواة، والاحترام والثقة من قبل الدولة، وكذلك من قبل اليهود. في سنة 2012 على سبيل المثال، وافق فقط 34.4%، على أنه من أجل ذلك على المواطنين العرب تأدية خدمة ما للدولة (مقارنة بـ 40.3% في سنة 2009)، 35.3% وافقوا على اعتراف المواطنين العرب بإسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية (مقارنة بـ 40.3% في سنة 2009)، ووافق 33.6% على امتناع القادة العرب عن التصريحات شديدة اللهجة ضد الدولة (مقارنة بـ 44.4% في سنة 2009).

8. هنالك فروق بين الشرائح السكانية العربية في هذه المواقف. المواقف الأكثر انتقاداً وراдикаلية، يعبّر عنها العرب لا الدروز، بل العرب المتدينون، أصحاب الهوية الفلسطينية الصرفة دون أي مركب إسرائيلي، والذين لا تربطهم أي علاقات باليهود، وكل من تضرروا هم أو عائلاتهم من اليهود أو من مؤسسات الدولة (واجهوا تهديدات، إهانة، ضرباً، تمييزاً، تحرّساً من قبل السلطات، مصادرة الأراضي والتهجير من بلدانهم). ولم يكن هنالك أي تأثير للسن، الجندر، أو مستوى التعليم.

9. يتبين من نتائج الاستطلاع أن سلسلة من التطورات الداخلية والخارجية بين السنوات 2003 – 2012، أدت إلى تعميق الاغتراب وإلى التطرف في مواقف الجمهور العربي. فقد بلغت نسبة العرب الذين ينكرون حق إسرائيل في الوجود كدولة %20.5 في سنة 1976، و %6.8 في سنة 1995 (في فترة حكومة رابين الثانية التي تعتبر العصر الذهبي في العلاقات العربية – اليهودية)، و %11.2 في سنة 2003، وبلغت %24.5 في سنة 2012. كذلك في سنة 2012 كان هنالك %82.8 من العرب يتهمون اليهود بالنكبة (ارتفاع من نسبة %65.3 في سنة 2003)، و %47.9 شاركوا في احتفالات لإحياء ذكرى النكبة (ارتفاع في النسبة التي بلغت %12.9 في سنة 2003). ومنذ سنة 1996 وخاصة منذ سنة 2006، يبرز التشدد الكبير في مواقف العرب من جميع القضايا الجوهرية. أما حصة أصحاب المواقف المعتدلة الداعية إلى التآمل، فإنها تصغر مع مرور الوقت ليصبحوا أقلية.

10. تفاقم ضائقة المواطنين العرب، إحباطهم من استمرار سياسات الحكومة تجاههم، سخطهم على استمرار الاحتلال، والتشدد في مواقفهم من اليهود والدولة تنعكس، بشكل لا يقبل التأويل، في موافقة %58.6 منهم على أن "للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الحق في الخروج بانتفاضة ثالثة إذا استمرّ الجمود السياسي"؛ وفي موافقة %58.2 على أن "للمواطنين العرب في إسرائيل الحق في الخروج بانتفاضة خاصة بهم، إذا لم يتغيّر وضعهم بشكل ملحوظ".

مواقف اليهود

1. خلافاً للتشدد البارز في مواقف العرب، لم نجد على مدار السنين تشدداً مشابهاً في مواقف اليهود، بل استقراراً، أو اعتدالاً ما. لقد بقي اليهود صهيونيين ومصممين على الدفاع عن طابع الدولة اليهودي – الصهيوني. فقد وافق أغلبيتهم، وتحديداً %92.6 منهم في سنة 2011 على أنه من حق إسرائيل المحافظة على الأكثرية اليهودية (مقارنة بـ %95.3 في سنة 2006)، ورأى %87.8 أنه يجب أن يكون لليهود حق السيطرة على الدولة (مقارنة بـ %92.8 في سنة 2006). لم يطرأ على هذا الموقف أي تغيير مع مرور السنوات. في سنة 2012 أيد %91.8 من اليهود الغاية الصهيونية التي تنص على أن لإسرائيل الحق في الوجود كدولة تُلبي احتياجات اليهود في البلاد والعالم.

2. يعترف معظم اليهود بحق العرب في العيش في البلاد كأقلية، بالرغم من مخاوفهم من الأخطار المترتبة على ذلك. وقد وافق %75.0 من اليهود في سنة 2012 على أن للعرب الحق في العيش في الدولة كأقلية تتمتع بكامل حقوق المواطنة (مقارنة بـ %72.6 في سنة 2003). كما أن معظمهم يعترفون بالحق الجماعي للعرب في الدين، الثقافة، والتعليم المنفصل. بالإضافة إلى ذلك، توافق أغلبية تبلغ %58.3 على أنه يجب على الدولة أن

تمنح المواطنين العرب صلاحيات الإدارة الذاتية لمؤسساتهم الدينية، التعليمية والثقافية (مقارنة بـ 61.7% في سنة 2003). وأبدى قسم كبير من اليهود عن استعداده أيضاً لقبول العرب كحيران (45.7% في سنة 2012 مقارنة بـ 34.5% في سنة 2003)، وكتلاميذ في المدارس (54.8% في سنة 2012 مقارنة بـ 51.5% في سنة 2003) وبالأحزاب العربية في الائتلافات الحكومية (52.8% في سنة 2012 مقارنة بـ 47.4% في سنة 2003). ويفضل معظمهم اندماج إسرائيل في الغرب ولا في الشرق الأوسط (65.0% في سنة 2012 مقارنة بـ 66.4% في سنة 2003).

3. تساور اليهود مخاوف من المواطنين العرب، إذ يشعرون بعدم الثقة بهم، لكن هذه المشاعر ضعفت مع مرور الوقت. امتنع 57.6% من اليهود في سنة 2012 عن دخول البلدات العربية في البلاد بسبب الخوف أو الرفض (مقارنة بـ 73.1% في سنة 2003)، ويخشى 51.5% من نسبة الولادة العالية عند العرب في البلاد (مقارنة بـ 70.1% في سنة 2003)، ويعبر 64.9% عن خوفهم من أن المواطنين العرب يشكّلون تهديداً للدولة بسبب نضالهم لتغيير طابع الدولة (مقارنة بـ 71.8% في سنة 2003)، ويؤيد 27.9% إلغاء حق العرب في التصويت للكنيست (مقارنة بـ 35.9% في سنة 2003)، ويؤيد 78.2% مقولة أن القرارات بالنسبة لطابع الدولة وحدودها يجب أن تتخذ بأغلبية يهودية (مقارنة بـ 81.9% في سنة 2003)، ويعتقد 69.4% بأن المواطن العربي الذي يعرف نفسه “كعربي فلسطيني في إسرائيل”، لا يمكن أن يكون له ولاء للدولة وقوانينها (مقارنة بـ 69.7% في سنة 2003)، ويؤيد 39.4% (في سنة 2011) ضم بعض بلدات منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية (مقارنة بـ 45.3% في سنة 2003). أصبحت هذه المواقف أكثر اعتدالاً، كما ذكرنا سابقاً، منذ بدء تحديد المؤشر قبل عقد من الزمان.

4. يقبل اليهود بالخطوات التي تتيح للعرب الشعور بأن إسرائيل هي دولتهم، وأنهم مواطنون متساوون الحقوق، شريطة أن لا تمس هذه الخطوات بأمن الدولة، لا تطمس الطابع اليهودي للدولة ولا تستوجب التمييز الإيجابي للعرب. وقد وافق 59.1% من اليهود في سنة 2012 على اعتراف الدولة بالبلدات العربية غير المعترف بها (مقارنة بـ 65.1% في سنة 2009)، فيما وافق 54.9% على أن تحدد الدولة بواسطة قانون، أن للمواطنين العرب الحق في التمثيل في جميع مؤسسات السلطة والهيئات العامة الأخرى (مقابل 66.1% في سنة 2009)، كما أنّ 55.9% منهم وافقوا على أن تحدّد الدولة في القانون، حصول العرب على حصتهم النسبية من ميزانية الدولة (مقارنة بـ 69.0% في سنة 2009). في المقابل، وافق 26.9% فقط على أن تكون الفحوصات الأمنية على المعابر الحدودية هي نفسها للعرب واليهود (مقارنة بـ 33.2% في سنة 2009)، و فقط 24.5% منهم وافقوا على منح العرب تعبيراً وتمثيلاً في رموز الدولة، ليتمكّنوا من التماثل معها. (مقارنة بـ 36.3% في

سنة 2009) و فقط 29.9% وافقوا على التمييز الإيجابي للعرب في القبول في الوظائف في مؤسسات الدولة وللتعليم في الجامعات والكليات (مقارنة بـ 34.9% في سنة 2009). هذه النسب من الموافقة لا يستهان بها إطلاقاً، وقد انخفضت بين السنوات 2009 – 2010، حيث أصبح هنالك استقرار في السنوات 2010 – 2012 بالنسبة لاستعداد اليهود لاتخاذ خطوات ملموسة لزيادة الدمج والمساواة، ولمنح الشعور بالانتماء والقبول للمواطنين العرب.

5. برزت فروق كبيرة بين المجموعات السكانية اليهودية في مواقفهم من الأقلية العربية، إذ نجد بين أصحاب المواقف الناقدة والسلبية اليهود المتزمتين (الحريديم) والمتدينين، أبناء 18 – 24، غير الحاصلين على ثقافة أكاديمية كاملة، ممن يعتبر انتماءهم للديانة اليهودية أو للشعب اليهودي الأهم (لا المواطنة الإسرائيلية)، المنتمين إلى اليمين وإلى اليمين المعتدل، ومن لا توجد لديه علاقات صداقة أو لا يقضون أوقاتاً برفقة العرب، كل من تعرّض للتهديد، أو الإهانة أو تعرض للضرب من قبل مواطنين عرب.

6. خلال سنوات البحث التي شملها المؤشر وكذلك على مدار السنوات منذ 1980، لم يتم التوصل إلى ما يدل على تشدد في مواقف اليهود تجاه المواطنين العرب، حيث تبين في الغالبية العظمى من الحالات أن هنالك استقراراً أو اعتدالاً، لا تشدداً في المواقف. وتناقض هذه النتائج الرأي السائد القائل بأن في المجتمع اليهودي تياراً قوياً يسير باتجاه الدين أو اليمين، لذا يزداد اللاتسامح من جانبه تجاه الأقلية العربية. وتؤيد نتائج هذا البحث التفسير البديل الذي يرى أنه إلى جانب الزيادة في القوة، البروز وفي التطرف والعنف الكلامي لليمين الراديكالي، فإنّ التوجه الرئيسي في أوساط الجمهور اليهودي وفي السياسة اليهودية هو نشوء تيار وسط سياسي كبير ومستدام، والتحاق الكثير من الجمهور من كافة ألوان الطيف السياسي به. يؤدي هذا التوجه في المجمل إلى الاستقرار وإلى الاعتدال في المواقف خاصة الاعتدال في مواقف مؤيدي اليمين الذين ينتقلون إلى تيار الوسط السياسي).

الاستنتاجات

إن تحليل المعطيات منذ 1996، ونتائج المؤشر بين السنوات 2003 – 2012 ونتائج استطلاع مواقف اليهود والعرب بين السنوات 1976 – 2012، يقود إلى بعض الاستنتاجات النسبية للعلاقات العربية اليهودية في إسرائيل.

التردي مقابل الاستقرار

في العقد الذي جرت فيه دراسة المؤشر (2003 – 2012) برز بين صفوف العرب توجه يزيد من شدة انتقاد الطابع القومي للدولة وانتقاد الأغلبية اليهودية، في حين بقيت المواقف لدى الجمهور اليهودي ثابتة، بل مالت إلى الاعتدال بقدر ما ينبع التشدد في المواقف

العربية في الأساس من الفجوة الواسعة بين التوقعات الكبيرة التي بعثتها حكومة رابين الثانية (1992-1995) وبين الواقع المأساوي الذي تلاها.

وقد تم رصد توجه مماثل في الخمس والثلاثين سنة التي تلت يوم الأرض الأول (1976 – 2012)، الذي يشير إلى بداية مرحلة الاحتجاج في تاريخ العلاقات العربية اليهودية. كانت مواقف العرب بعد سنة 1996 أكثر تشدداً منها قبل ذلك، وازداد التشدد في هذه المواقف منذ 2006. في المقابل منذ 1980 لم يرصد توجه من التشدد في مواقف اليهود تجاه الأقلية العربية في إسرائيل.

كان العقد الأول من سنوات الألفين عقداً ضائعاً من حيث التعايش بين العرب واليهود، إذ إن مكانة الأقلية العربية والبنية التحتية للتعايش لم تتحسنا، بل تراجعتا، فتحت وطأة الأحداث الصعبة ساءت العلاقات بين العرب واليهود عملياً واستمر التردّي في مواقف العرب. وتهدد عمليات التآكل هذه الهدوء النسبي السائد بين العرب واليهود.

عدم الاستعداد لتقديم التنازلات من أجل تحسين العلاقات

يشير فحص مفصل للمواقف بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لتحسين العلاقات العربية اليهودية إلى أنه وإن كان اليهود بالفعل منفتحين على تغيّر معين، إلا أن العرب يعتبرون أنفسهم ضحية مطلقة، ويتوقعون من الدولة ومن اليهود تقديم التنازلات، ويرفضون اتخاذ أي خطوة لاكتساب ثقة ورضا الدولة واليهود، أو لدفعهما إلى التغيير.

وتستند وثائق التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل إلى فرضية التعايش داخل إسرائيل في حدود الخط الأخضر، وإلى نضال عربي في إطار القانون والقواعد الديمقراطية، لكن يرى اليهود والدولة، أنّ هذه الوثائق تضع هدفاً متطرفاً وتلقي بكامل المسؤولية عن التغيير عليهم فقط. وبناءً على هذه الوثائق، فإنّ التغييرات المطلوبة من العرب أنفسهم هي تغييرات اجتماعية داخلية يفرض فيها أن تحسّن نمط حياتهم وتشجّعهم على زيادة النضال شدة لتحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية.

النضال القومي

منذ 1967 مرّ المواطنون العرب بعملية تسييس وتمكين، كانت أنت نتيجة التغييرات التي طرأت في بيئتهم. مرت إسرائيل بعملية تحوّل ديمقراطي شاملة (تعرضت لبعض التراجع في فترة أكثر حكومة في إسرائيل يمينية في السنوات 2009 – 2012) وانتشار حركات احتجاج يهودية. هذه العوامل مجتمعة أتاحت فرصاً للعرب للانتظام لمحاربة التمييز والإقصاء اللذين يعانون منهما. لقد اكتسب العرب قوة وطالبوا بثمن بسبب التمييز في التعامل معهم. وقد ركز العرب نضالهم منذ بداية السبعينات، وبقيادة الحزب الشيوعي، على المساواة المدنية وعلى تحقيق السلام بصيغة الدولتين لشعبين.

لقد منحتهم اتفاقيات أو سلو الإحساس بأن هذين الهدفين على وشك التحقيق، إلا أن مقتل رابين وضع حدًا لآمالهم، إذ توقف التحسن في تعامل الدولة معهم ومع أبناء شعبهم، وعاد عليهم العنف الذي استشرى بنتائج سلبية؛ كما أنهم أدركوا أن الخلاص لن يأتي على يد القيادة الفلسطينية ومن الدولة الفلسطينية المستقبلية. وعليه، استبدلوا الاحتجاج بالنضال القومي، بحيث لم تعد القيادة العربية للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير والقائمة العربية الموحدة، تكفي بالاحتجاجات للقضاء على التمييز، وتحقيق المساواة المدنية وإقامة الدولة القومية الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، بل إنها تسعى إلى تغيير مكانة العرب كقومية، إلغاء الهوية اليهودية للدولة وإقامة دولة ثنائية القومية بدلاً من الدولة القومية اليهودية. وقد انعكس هذا النضال بشكل رسمي في وثائق التصور المستقبلي، التي تشكّل تحديًا لكل من الدولة اليهودية والحركة الوطنية الفلسطينية أيضًا.

القيادات العربية

يفسر كل من الدولة والأكثرية اليهودية التي يقودها اليمين، النضال القومي العربي على أنه تهديد وجودي، إذ تصدر عنهما أصوات تعلن صراحة أن التهديد الداخلي من جانب العرب في إسرائيل، أخطر من التهديد الفلسطيني الخارجي، أو التهديد من جانب أعداء آخرين في المنطقة، وخاضت الديمقراطية اليهودية المدافعة عن النفس معركة لصد هذا التهديد. وتمثل التشريعات المناهضة للعرب في الكنيست إشارة بوجهها قادة الدولة للقيادات العربية، مفادها أن عليها التوقف، لأن نضالها على وشك تخطي الخطوط الحمراء.

ينظر الجمهور اليهودي وقياداته إلى القيادات العربية على أنها ليست محل ثقة، ولا تمثل المواطنين العرب، كما أنها ليست فعالة، في حين أن الجمهور العربي ينظر إليها على أنها تمثله، لكنها ليست محل ثقة وليست فعالة. يجعل هذا الوضع النهوض بالعلاقات العربية اليهودية أمرًا صعبًا، لأن قيادات الجمهور العربي محل الثقة والفعالة والممثلة للجمهور في نظر مجموعة الأقلية نفسها، وفي نظر الأكثرية والدولة، تعتبر عاملاً مركزيًا في النهوض بالعلاقات بين الأكثرية والأقلية. ولكن في غياب شراكة في الحكم، تتشغل القيادات العربية الأيديولوجية في الاحتجاج والنضال القومي. لكن الجمهور العربي البراغماتي يتوقع منها المشاركة في الحكم، تغيير السياسات، التعامل مع المشاكل اليومية والتوصل إلى حلول عملية. أما القيادات اليهودية فلا تشعر بالحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في الوضع أو بالمسؤولية العامة عنه، فيما القيادات العربية ليست على استعداد لتغيير إستراتيجيتها، لإحداث تحوّل في سياسات ومواقف القيادات اليهودية والجمهور اليهودي.

صانعو السلام أم مخرّبوه؟

طرح الكثيرون على مدى السنين وجهة النظر، أو عرضوا الأمل في أن يشكّل العرب في إسرائيل “جسراً للسلام” مع الفلسطينيين والعالم العربي. لكن هذا أمل غير واقعي. لا يستطيع العرب تأدية دور صانعي السلام، لأنهم يؤيدون الجانب العربي بشكل قاطع، وعليه لا يمكنهم أن يلعبوا دور الوسيط النزيه. بالإضافة إلى ذلك، فهم لا يمتلكون القوة أو وفرة من الموارد الضرورية لأي طرف يدير النزاعات (كالتّي تمتلكها الولايات المتحدة على سبيل المثال).

في المقابل، تستطيع الأقلية العربية أن تلعب دور “مخرّب السلام”. يستطيع المواطنون العرب وضع العقبات في طريق تحقيق معاهدة سلام مع الفلسطينيين وجعلها مستقرة، إذا بدؤوا بنضال لضم مطالبهم إلى هذه المعاهدة، أو إذا أطلقوا انتفاضة خاصة بهم، أو انضموا إلى انتفاضة فلسطينية، أو إذا صوتوا ضدّ تسوية دائمة مع الفلسطينيين لا تنطرق إلى مطالبهم من الدولة. وعليه، فإنّ تحسين وضع العرب في إسرائيل من شأنه أن يساهم في كبح هذا التطور السلبي.

البنية التحتية للتعايش

بالرغم من الشرخ الكبير بين العرب واليهود وتوجّه التشدد في مواقف العرب، إلا إن نتائج المؤشر تشير إلى استمرار وجود البنية التحتية للتعايش العربي – اليهودي في إسرائيل. يؤمن غالبية العرب وكذلك غالبية اليهود بمجتمع مشترك، ويعترفون بالدولة في حدود الخط الأخضر كإطار تجري فيه العلاقات بينهم، ويشعرون بأن إسرائيل مكان العيش فيه جيد، ويلتزمون بالديمقراطية كآلية لتنظيم العلاقات بينهم ويوافقون على أنّ المساواة المدنية هي الأساس للتعايش، كما أنها هدف رسمي هامّ.

أغلبية من العرب، أي حوالي 55% منهم، يعترفون أيضاً بإسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، ويقبلون بها كدولة ذات أغلبية يهودية، تمثّل العبرية اللغة السائدة فيها، وتهيمن عليها حضارة إسرائيلية – عبرية وتقويم سنوي عبري. إن قبول العرب بدولة يهودية منوط بالمساواة المدنية التامة وتحقيق تطلعاتهم القومية من خلال إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. من الواضح أن وراء هذا القبول حالة من عدم التناسق الحاد للقوة بين الدولة والأغلبية اليهودية والأقلية العربية، ولكنه ليس العامل الأساسي في الهدوء والاستقرار، بدليل أن هناك عدم تناسق حادا أيضا بين إسرائيل والفلسطينيين تحت الاحتلال، لكنه لم يمنع الإرهاب، والانتفاضات الشعبية الشعبية، والنضال بوسائل مختلفة والقمع.

مراكز التلاحم والخطوط الحمراء

هنالك بعض الأطراف التي تؤيد استمرار الهدوء والاستقرار في العلاقات العربية – اليهودية: عملية الأسرلة التي يمر بها العرب والتي تخلق توازناً مع عملية “الفاصلنة” و”الأسلمة”

وتخفف من حدّتها، إضافة إلى كون إسرائيل دولة قوية مُحكّمة السيطرة على الأوضاع. وبفضل التحول الديمقراطي الذي تمر به، فإنها تتيح للعرب إدارة نضال قانوني منظم، وتوفّر لهم الخدمات والامتيازات وتطبّق سياسة تفصل بين الفلسطينيين المواطنين والفلسطينيين مَن ليسوا مواطنين، وبفضل الأثريّة اليهودية التي تميل إلى الوسط في أعقاب الدولة بالنسبة للتمييز بين الفلسطينيين في طرفي الخط الأخضر، والحركة الوطنية الفلسطينية التي تخصّص للفلسطينيين في إسرائيل دور اللوبي السياسي من أجل الشعب الفلسطيني، ولا تنتظر منهم الانضمام إلى حركة المقاومة الفلسطينية وتهديد وجود الدولة؛ وكذلك المجتمع الدولي الذي لا يتدخل في الشؤون الإسرائيلية الداخلية وفي سياستها تجاه الأقلية العربية.

يأتي التشدد في مواقف العرب نتيجة لضعف ما في هذه العناصر. لكن مراكز التلاحم هذه بين المجموعات مازالت ثابتة لدرجة تكفي لضمان وسيلة للتعايش بين الطرفين. فلا العرب ولا اليهود ولا سيما الدولة عندها رغبة في قطع شعرة معاوية. والخطوط الحمراء التي يضعها كل من الدولة والجمهور اليهودي للمواطنين العرب هي: عدم ارتكاب مخالفات أمنية، عدم الإخلال بالقانون والنظام خارج البلدات العربية، عدم اتخاذ خطوات تقود إلى تدخل دولي في الشؤون الإسرائيلية الداخلية، وعدم المس بطابع الدولة اليهودي والصهيوني. والاختبار ليس مواقف العرب بقدر ما هو تصرفهم، لذا فإن التدهور في مواقف العرب لا يشعل الضوء الأحمر عند السلطات. أما الخطوط الحمراء التي يحددها العرب وقياداتهم للدولة واليهود فتشمل فيما تشمله: عدم إلغاء الحقوق الأساسية للعرب، الامتناع عن المصادرة الجماعية لأراضيهم، عدم فرض حكم عسكري عليهم، عدم إلزامهم بتأدية الخدمة المدنية أو العسكرية، حظر التمييز العلني ضدهم في مجال تقديم الخدمات والموارد، وعدم استعمال الإرهاب ضدهم. ويعتبر الاحترام المتبادل لهذه الخطوط الحمراء مصلحة مشتركة.

صيغة جديدة للدولة اليهودية الديمقراطية

للتعامل بطريقة أفضل مع الشرخ والخلافات والتناقضات القائمة بين المواطنين العرب واليهود، من الضروري التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين والعالم العربي إذ سيضع اتفاق كهذا حدًا لوضع الأقلية العربية الفلسطينية كجزء من عدو نشط.

هناك حاجة أيضًا إلى بلورة صيغة دولة يهودية وديمقراطية أكثر توازنًا، تكون أكثر إنصافًا للعرب ويمكن لليهود تحمّلها. ففي إسرائيل الجديدة والسليمة التي ستقوم إلى جانبها الدولة القومية الفلسطينية الصديقة، سيتم إلغاء التمييز وحالات الإقصاء، وسيمنح العرب مساواة مدنية كاملة، واعترافًا بهم كأقلية قومية فلسطينية، واستقلالًا ذاتيًا ثقافيًا، وتمثيلًا في الحكم، وحصّة مناسبة من ميزانية الدولة، وواجب استشارة الدولة لقادة الأحزاب العربية الممثلة في الكنيست في المواضيع الحيوية بالنسبة لها، ويؤدي العرب، مثلهم مثل اليهود واجب خدمة الدولة. بهذه الطريقة ستكون تحققت معظم المطالب التي تعرضها وثائق التصور المستقبلي، وبكف العرب عن النضال من أجل تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، ويعترفون بها كدولة يهودية وديمقراطية.